# مؤتمر نزع السلاح

Arabic

**المحضر النهائي للجلسة العامة 1573**

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس، 20 أيار/مايو 2021، الساعة 14/05 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي.

*الرئيس:* السيد يوري بوريسوف ستيرك ..... (بلغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أعلن افتتاح الجلسة العامة 1573 لمؤتمر نزع السلاح.

أيها المندوبون الموقرون، أنتقل الآن إلى المتكلمين المتبقين على قائمتي للمناقشة المواضيعية لهذا اليوم، وسيكون أول من يتناول الكلمة هو السفير جمال الدين من مصر.

**السيد جمال الدين** (مصر) *(تكلَّم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم المناقشة العامة لهذا الأسبوع بشأن البند 2 من جدول الأعمال. وأود أن أشكر المتكلمين الذين أسهموا في هذه المناقشات يوم الثلاثاء وفي الجلسة العامة اليوم. ويؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً بيان مجموعة الـ 21، الذي أدلى به وفد العراق في الجلسة العامة الأخيرة.

وبالنظر إلى الظروف المؤسفة التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح واستمرار الجمود، من المهم استغلال تلك المناقشات المواضيعية للتفكير في المسائل المطروحة والأسباب التي قد تكون أسهمت في هذه الحالة المؤسفة. وتركز مناقشتنا هذا الأسبوع على البند 2 من جدول الأعمال، المعنون "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة".

وقبل أن أدلي بملاحظاتي بشأن المواضيع الفرعية التي اقترحتم مناقشتها في إطار هذا البند، من المهم أن نرجع خطوة إلى الوراء وأن نفكر في أصل هذا البند من جدول الأعمال. واسمحوا لي أن أستخدم مصطلح "العودة إلى الأساسيات"، وهو أمرٌ كثيراً ما تحدثنا عنه مؤخراً ولكننا للأسف لم نمارسه، لأن هذا سيسمح لنا بوضع الأمور في نصابها الصحيح وتجنب المناقشات العقيمة والقضايا الهامشية.

وسبب وجود المؤتمر هو نزع السلاح النووي. وجدول أعماله يتمحور حول هذا الموضوع. وإذا كنا نسعى لإنجاح جهودنا، فينبغي لنا أن ندفع قُدُماً بأعمال المؤتمر في إطار هذا البند من جدول الأعمال من وجهة النظر هذه. وينبغي أن تسهم أي مواضيع يُنظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال إسهاماً مباشراً وواضحاً في نزع السلاح النووي. ولن تكون المقترحات القائمة على المصالح الوطنية الضيقة، التي تهدف إلى جعل بند جدول الأعمال يقتصر على القضايا الهامشية وتدابير منع الانتشار وحدها، مقبولة ولن تؤدي بنا إلا إلى الطريق المسدود.

وعلى الرغم من أننا نقر بأن تدابير الحد من المخاطر وبناء الثقة أو الأمان يمكن أن تسهم إسهاماً إيجابياً في السلام والأمن، فإن تلك التدابير ينبغي ألا تستخدم كذريعة للتنصل من الالتزامات القانونية ولا لمحاولة تأخير بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي أكثر. وكثيراً ما يتم الترويج لتلك التدابير كوسيلة لبناء الثقة بين الأطراف المتنافسة وتهيئة ظروف مواتية قد تسمح بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ويجعل الغموضُ والتساهلُ والطابع المسبق تلك المفاهيم عرضةً للشك من قبل عموم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما كان واضحاً من مستوى الاهتمام خلال الجلسة العامة الأخيرة. والأمر الأكثر إثارة للحيرة هو أننا كثيراً ما نشهد قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية، من ناحية، بالترويج لهذه المفاهيم في بياناتها، ومن ناحية أخرى، بإجراء استعراضات للسياسات من أجل تحديث وتوسيع ترساناتها النووية والحد من الشفافية. وفي هذا الصدد، تؤمن مصر إيماناً قوياً بأنه ما دام الجمود مستمراً في مجال النهوض بنزع السلاح النووي، فإن العالم سيظل بالتأكيد يعاني من الخطر والتوتر وانعدام الأمن.

أنتقل الآن إلى المسألة التي نحن بصددها. فقد أخذت مسألة المواد الانشطارية مكانها بشكل تدريجي ومبرر في صدارة المسائل التي نظر فيها مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بالنظر إلى صلتها التي لا تنفصم بنزع السلاح النووي. وفي ضوء ما تقدم، تعتقد مصر اعتقاداً راسخاً أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يبدأ مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً غير تمييزي ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منه دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وينبغي أن يحقق ذلك الصك هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. ولا يمكن أبداً أن يتأتى ذلك على نحو سليم إذا استُبعدت من نطاقه مخزونات المواد الانشطارية. فالصك الذي لا يحظر سوى الإنتاج المستقبلي لا يعتبر أولوية ولن يمثل أي إسهام هام في هدف نزع السلاح النووي.

وقد شاركت مصر مشاركة نشطة وبنّاءة في جميع المساعي الأخيرة المكرسة لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة – أي فريق الخبراء الحكوميين ذا الصلة، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعمل الهيئة الفرعية 2 في مؤتمر نزع السلاح في عام 2018. وتظل مصر على استعداد للإسهام في أي جهود مقبلة قد تفضي إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، وتتطلع إلى تحقيق هذا الهدف في المؤتمر في إطار برنامج عمل متوازن وشامل يستوعب جميع أولويات الدول الأعضاء فيه. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أشكر سفير مصر على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الصين.

**السيد لي** سونغ (الصين) *(تكلَّم بالصينية)*: شكراً سيدي الرئيس.

منذ نهاية الحرب الباردة في تسعينات القرن الماضي، عمل المجتمع الدولي معاً للنهوض بعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف. وبعد اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، توصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء من حيث المبدأ بشأن إنشاء لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي ذلك الوقت، شاركت أنا شخصياً في أعمال المؤتمر في هذا الصدد.

ويرتبط الفشل المستمر في بدء المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات والتغيرات ذات الصلة في الحالة الأمنية الاستراتيجية العالمية على مدى السنوات العشرين الماضية وأكثر.

بدايةً، فإن البيئة الأمنية الاستراتيجية آخذة في التطور. وما فتئت الدول العظمى التي تمتلك أكبر الترسانات النووية تعطل إطار النظام الدولي لتحديد الأسلحة النووية، وجعلت التحديات التي تواجه التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين التي تمثلها المنظومات الاستراتيجية الدفاعية المضادة للقذائف وتسليح الفضاء الخارجي ملموسة وبارزة أكثر. ولا يزال النقاش مستمراً إلى اليوم بشأن أولويات عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف، مما يؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على جهود المؤتمر الرامية إلى الاتفاق على برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية.

ثانياً، ظهرت تحديات إقليمية جديدة لعدم الانتشار. وقد جعلت التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في عام 1998 والمسائل النووية الراهنة لإيران وشبه الجزيرة الكورية، التي تثير قلقاً واسع النطاق في المجتمع الدولي، البعدَ المتعلقَ بمسألة عدم الانتشار في مسألة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية مَحَطَّ مزيد من التركيز بشكل موضوعي. وأصبح ضمان تحقيق المعاهدة المقترحة للأهداف المزدوجة المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في الوقت ذاته يمثل قضية حقيقية بالنسبة لنا.

ثالثاً، خضعت الاستراتيجيات والسياسات النووية للبلدان المعنية للتعديل، مما أثار تساؤلات جديدة في الأوساط الدولية المعنية بتحديد الأسلحة بشأن قيمة ومصداقية وفعالية ما يسمى بالمبادرات والالتزامات الرامية إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك وقف الإنتاج المزعوم.

ويعتبر منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، بنداً رئيسياً في جدول أعمال المؤتمر. والمجالات والقضـــايا التي يشـــملها هذا البند واســـعة النطاق بالفعل، كما أن الحظر المفروض على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ليس سوى حظر واحد من بينها. وتؤيد الصـين التفاوض في المؤتمر على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، استناداً إلى الولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 75/48 ووثيقة المؤتمر CD/1299.

وينبغي أن تســـترشـــد المعاهدة المقبلة بالمبادئ الهامة المتمثلة في الحفاظ على الاســـتقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. فالمؤتمر، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة الموثوق بها في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، وبعضويته التي تضم جميع أصحاب المصلحة في مفاوضات حظر إنتاج المواد الانشطارية، هو المحفل المناسب الوحيد للتفاوض بشأن تلك المعاهدة. وستكون أي محاولة للتفاوض بشأنها في محفل مختلف غير واقعية وغير مسؤولة، ولن تسفر عن معاهدة تكون فعلاً موثوقاً بها وفعالة وعالمية.

ومن شأن تلك المعاهدة أن تتناول العديد من القضايا السياسية والعسكرية والتكنولوجية المعقدة. وينبغي مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان وحقوقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مراعاة تامة في الفترة المفضية إلى المفاوضات وكذلك في عملية التفاوض الفعلية نفسها، إلى جانب النظر المتوازن في فعالية تلك المعاهدة وشـموليتها وجدواها. وينبغي أن يخدم نطاقُ تلك المعاهدة وتعاريفُها وآليةُ التحقق منها وأحكامُ دخولها حيز النفاذ الأهدافَ العامةَ للمعاهدة.

وتؤيد الصـين قيام مؤتمر نزع الســلاح بإنشــاء هيئة فرعية معنية ببند جدول الأعمال المعنون "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، باعتباره عنصراً هامّاً في برنامج عمل شامل ومتوازن. وخلال فترة ولاية تلك الهيئة الفرعية، يمكن لجميع الأطراف أن تضطلع بعمل موضوعي فيما يتعلق بالظروف الجديدة المذكورة آنفاً وبجميع أنواع المسائل الأخرى التي تنطوي عليها المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية، لكي تكون مستعدة تماماً لبدء تلك المفاوضات عندما تكون الظروف مواتية لها.

وسيشارك الوفد الصيني بجدية ومسؤولية في المناقشات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وسيؤدي دوراً بناءً في تلك المناقشات. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أشـــكر ســـفير الصـــين. والمتكلم التالي على قائمتي هو ســـفير المملكة المتحدة.

**الســيد ليدل** (المملكة المتحدة) *(تكلَّم بالإنكليزية)*: شكراً لكم، سيدي الرئيس، وأشكركم جزيل الشكر على تنظيم مناقشة اليوم المواضيعية بشأن البند 2 من جدول الأعمال، ولا سيما العروض الثلاثة الممتازة والموضوعية التي استمعنا إليها صباح اليوم.

سيدي الرئيس، سأتوخى الإيجاز، لأن موقف المملكة المتحدة من مسألة المواد الانشطارية بسيط وقائم منذ أمد طويل ومعروف جيداً. لقد اختارت المملكة المتحدة الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى منذ عام 1995. وفي عام 1998، كانت المملكة المتحدة أول دولة حائزة للأســـلحة النووية تعلن عن الحجم الكلي لمخزوناتها من المواد الانشـــطارية، وأخضـــعت طوعاً جميع المواد الانشـــطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض الدفاع للضـمانات الدولية. ولا تزال تلك المواد تخضـع للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ ذلك الحين، تُنفَّذ جميع عمليات التخصـــيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة بموجب الضمانات الدولية.

وما زالت المملكة المتحدة تعتقد أن المسار إلى إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية يجب أن يتضمن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة. وسنواصل الدعوة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة والانتهاء منها في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح، كخطوة أساسية في ذلك المسار. ولا نعتقد أن هناك أي مسألة تتعلق بهذه المعاهدة، بما في ذلك نطاقها، لا يمكن تسويتها أثناء المفاوضات أو أن هناك أي سبب لتأخير المفاوضات أكثر.

وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لاستكشاف سبل المضي قدماً في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد اضطلعت المملكة المتحدة بدور نشط في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة في عامي 2014 و2015، وفي فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عامي 2017–2018 وفي الهيئة الفرعية 2 التابعة لهذا المؤتمر في عام 2018. وكما ذكرنا مقدمو العروض الثلاثة، فإن هذه العمليات عمقت الحوار بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وحددت المسائل التي سيكون على المفاوضين في المستقبل التركيز عليها. وكل ما تبقى – بالنسبة لنا يا سيدي الرئيس، هو أن ينكَبَّ هؤلاء المفاوضون على العمل. وشكراً لكم.

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أشكر سفير المملكة المتحدة وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، وهو ممثل تركيا.

**السيد إيسيلاك** (تركيا) *(تكلَّم بالإنكليزية)*: شكراً سيدي الرئيس. بما أن هذه المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل توليكم الرئاسة، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إن تركيا تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. ونود، بصفتنا الوطنية، أن ندلي بالبيان التالي.

سيدي الرئيس، كانت العروض التي قدمت بشأن التحقق من نزع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية خلال الأسبوعين الماضيين مفيدة جِداً، وأود أيضاً أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش على تحليلاتهم المتعمقة. وقرار مجموعة الرئاسات الست لدورة هذا العام بمواصلة عقد مناقشات مواضيعية قرار واقعي وجاء في أوانه. ويمكن أن تصبح مناقشاتنا بشأن بنود جدول الأعمال زاداً للتفكير في محافل أخرى، ولا سيما في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد تراجعت الثقة بين الدول في السنوات الأخيرة. ويجري تنفيذ برامج التحديث، كما تنشأ تكنولوجيات جديدة تزيد الأمن الدولي غموضاً. ويجب أن تجري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية حوارات ثنائية/متعددة الأطراف صادقة بغية استعادة الثقة والحد من المخاطر النووية من خلال تقليص احتمال سوء التفسير أو سوء التقدير الذي يمكن أن ينجم عن التدخل المحوسب. وتعتبر الشفافية في المذاهب والترسانات النووية أمراً حاسماً.

وإننا نؤيد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيساهم ذلك في منع انتشار الأسلحة النووية وفي تحقيق هدف إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

ونرى أن المفاوضات ينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية. ولذلك، ينبغي أن تتناول أي معاهدة تُبرم مستقبلاً أيضاً مسألة مخزونات الأسلحة والتحقُّق الفعال واللارجعة. وغني عن البيان أنه يمكن أن تُطرح أثناء المفاوضات جميع الشواغل الوطنية بشأن المعاهدة التي يُحتمل إبرامها.

وما زلنا نَحُثُّ الدول المتبقية في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التعجيل بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتناع عن القيام بأعمال تتعارض مع موضوع المعاهدة وهدفها.

وتشارك تركيا في أعمال مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وإننا نؤيد العمل والحوار الجاريين من خلال مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي.

ونرى أن "المنطلقات الـ 22" التي اقترحتها مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تعبئة الزخم السياسي من أجل التوصل إلى نتيجة ملموسة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما زلنا نسعى إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع تشجيع بلدان الشرق الأوسط على مواصلة الحوار في هذا الصدد، على النحو المتفق عليه في قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مرة أخرى على أملنا الصادق في التوصل إلى مخرج من حالة الجمود التي نعيشها في مؤتمر نزع السلاح، وهو ما قد يؤدي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أشكر مندوب تركيا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

**السيد ليم** سانغ – بيوم (جمهورية كوريا) *(تكلَّم بالإنكليزية)*: شكراً لك، سيدي الرئيس. في البداية، اسمحوا لي أن أنضمَّ إلى الآخرين في شكركم على قيادتكم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للمشاركين الثلاثة في حلقة النقاش على عروضهم الممتازة هذا الصباح.

سيدي الرئيس، إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في أقرب وقت ممكن، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، كان ومازال من أولويات وفد بلدي. ونعتقد أنها بالفعل الخطوة المنطقية التالية إلى الأمام بعد الانتهاء من التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل أكثر من عشرين عاماً. ومن شأن فرض حظر يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أن يسهم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك في الأمن النووي.

وما فتئ المجتمع الدولي يعد للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر ونزع السلاح وما بعدهما. ونعتقد أن الوقت قد حان الآن للشروع في المفاوضات بشأن المعاهدة في المؤتمر دون مزيد من التأخير. وقد اكتمل العمل الأساسي، بما في ذلك تقرير توافق الآراء الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وثمة تقرير آخر بتوافق الآراء اتُّفق عليه هنا في المؤتمر نتيجة للمناقشة التي جرت في الهيئة الفرعية في عام 2018، وهو من آخر الجهود التي بذلناها ولا ينبغي إهداره أيضاً.

سيدي الرئيس، بينما نحن مستعدون لأن نظل على نفس القدر من المرونة في تفاصيل المناقشات التقنية بشأن معاهدة من هذا القبيل قدر الإمكان، اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز مواقفنا الوطنية بشأن بعض الجوانب الرئيسية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أولاً، بشأن تعريف المواد الانشطارية. بصفة عامة، فإن تحديد العنصر الرئيسي يوفر الوضوح والرؤية المشتركة لهدف المعاهدة ونطاقها. ويؤثر ذلك على وسائل وطريقة التحقق في هذه الحالة. ولذلك نعتقد أن المعاهدة تحتاج إلى تعريف المواد الانشطارية، في جملة أمور. ولهذا الغرض، نعتقد أنه في سياق معاهدة من هذا القبيل، ستكون المواد غير المشعّعة الصالحة للاستعمال المباشر بمثابة تعريف للمواد الانشطارية، محققة التوازن السليم بين مصداقية المعاهدة وفعاليتها.

ثانياً، بشأن النطاق. نرى أن تقرير شانون والولاية الواردة فيه، اللذين اتُّفق عليهما بتوافق الآراء، لا يزالان صالحين كأساس لإجراء المفاوضات في المؤتمر. وبينما نؤيد الشروع المبكر في المفاوضات، بالنظر إلى الإنتاج المنتظر في المستقبل، نعتقد أيضاً أنه لا يمكن تجاهل مسألة المخزونات الموجودة. ويمكن للمعاهدة، على سبيل المثال، أن تدرج في الديباجة عبارات تشجع الدول على اتخاذ تدابير طوعية لخفض الإنتاج السابق. وفي الوقت نفسه، يؤيد وفد بلدي أيضاً حظر حيازة ونقل جميع المواد المحظورة، استناداً إلى مفهوم عدم الزيادة فيما يتعلق بالمخزونات الموجودة. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي مناقشة هذا التحويل للمواد الانشطارية من أجل الاستخدام العسكري.

ثالثاً، بشأن مسألة التحقق. ينبغي أن نتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً. وقد قدم المندوبون عدة نُهُج، لكل منها إيجابيات وسلبيات واضحة. وبما أنه من الصعب وضع صورة كاملة لنظام التحقق الخاص بالمعاهدة قبل الاتفاق على نطاق المعاهدة وتعاريفها، نود ببساطة أن نؤكد أنه ينبغي لنا، لدى مناقشة منهجيات تفتيش محددة، أن نحاول تحقيق توازن بين الفعالية والكلفة. وفيما يتعلق بالإدارة، ندعو إلى إنشاء مجموعة مختلطة مكونة على الأقل من منظمة لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى مع تخويلها سلطات رئيسية لاتخاذ القرارات ووحدة تحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكون منفصلة عن إدارة الضمانات. ولن يتيح ذلكَ تقاسُمَ التكاليف فحسب، بل سيمكننا أيضاً من الاستفادة من الخبرة الواسعة للوكالة.

ومن المهم الاعتراف بمختلف الآراء ووجهات النظر بشأن العناصر الرئيسية، ولكن ينبغي لنا أن نذهب أبعد من ذلك لتحديد القواسم المشتركة وتوطيدها. وأعتقد أن لدينا بالفعل قواسم مشتركة بشأن المسائل الرئيسية. لقد حان الوقت لكي نبدأ العمل معاً بطريقة بناءة. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى المتكلمة التالية، وهي ممثلة أستراليا.

**السيدة هيل** (أستراليا) *(تكلَّمت بالإنكليزية)*: شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، ومساء الخير أيها الزملاء. اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشات بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء حلقة النقاش على ملاحظاتهم الغنية بالمعلومات.

وتؤكد أستراليا من جديد اعتقادها القوي بأنه من شأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أن تحقق فوائد أمنية كبيرة، مما يعزز الهدفين المتلازمين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن خلال وضع حد أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة، ستكون هذه المعاهدة خطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه. كما أنها ستزيد من تشديد الرقابة على المواد الانشطارية، مما سيقلل من خطر تسرب المواد الانشطارية إلى ناشري الأسلحة أو الإرهابيين. وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً، دأبت أستراليا على حث مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة. وما زلنا نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء فشل المؤتمر في القيام بذلك. ونحن لا نرى أي سبب موضوعي لعدم بدء

المفاوضات بشأن هذه المعاهدة الآن – مع توضيح الخلافات بشأنها خلال المناقشات. وهذا هو الغرض من إجراء المفاوضات.

وقد أُنشئ المؤتمر خصيصاً للتفاوض على المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح بتوافق الآراء، بما يكفل مراعاة المصالح الوطنية لجميع الدول الأعضاء. وإننا لا نسدي لأنفسنا أي معروف بزيادة تأخير بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة الهامة.

وكما لاحظ آخرون اليوم، أُنجز عمل قيم في هذا الشأن من قِبل فريق الخبراء الحكوميين في عامي 2014 و2015 وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عامي 2017 و2018. وكما أوضح السفير غابريلسي اليوم، جرت مناقشات مفيدة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر في عام 2018 في سياق الهيئة الفرعية 2.

وأكدت الدول الأعضاء في المؤتمر حينئذ قيمة مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع. واقترحت بعض الوفود مناقشة عناصر المعاهدة، مثل الجوانب التقنية والعلمية، والنطاق، والتعاريف، والتحقق والترتيبات القانونية والمؤسسية أو تدابير الثقة وبناء الثقة.

وترى أستراليا أنه ينبغي ألا ننتظر أكثر للمضي قُدُماً في العمل الاستكشافي بشأن بعض العناصر التي يمكن أن تميز أي معاهدة مقبلة. وعلاوة على ذلك، وريثما توضع الصيغة النهائية لهذه المعاهدة، نحث الدول التي لديها أسلحة نووية والتي لم تعلن بعد عن وقف إنتاج المواد الانشطارية وتنفيذه على أن تقوم بذلك.

وبكل بساطة، فإن التفاوض على معاهدة لإنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية كان منذ زمن بعيد خطوة منطقية وحيوية تالية في الطريق الطويل نحو تخليص العالم من الأسلحة النووية. ونحث جميع أعضاء هذا المؤتمر على التعاون في هذا المسعى. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** *(تكلَّم بالإنكليزية)*: أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وأُعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

**السيدة مارشان** (بلجيكا) *(تكلَّمت بالفرنسية)*: سيدي الرئيس، يود وفد بلدي بادئ ذي بدأ أن يشكركم على تنظيم المناقشات المواضيعية الثلاث خلال الأسبوعين الماضيين. واكتست تلك المناقشات الغنية أهمية خاصة قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين، السيدة ميتر، والسيدة روكوود، والسفير غابريلسي، على إسهاماتهم المفيدة في مناقشاتنا اليوم بشأن البند 2 من جدول أعمالنا.

ويؤيد وفد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي، كما أنه يود أن يضيف بضعة تعليقات بصفته الوطنية. إن بلجيكا ملتزمة التزاماً راسخاً بالهدف المتمثل في إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، وهو هدف يجب تحقيقه تدريجياً حسب رأينا. ومن الجوانب الهامة لهذا النهج التدريجي اعتماد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن ندعو إلى البدء فوراً في المفاوضات بشأن اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وتلك المعاهدة هي الخطوة المنطقية التالية في تنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي أمر حيوي لنزع السلاح النووي، ولكن أيضاً لتحقيق أهدافنا المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها تساعد على جعل تخفيض الترسانات النووية أمراً لا رجعة فيه.

وترحب بلجيكا بالجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال، وتقدر على وجه الخصوص قيادة كندا والعمل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد ساعد هذا العمل على تمهيد الطريق وتحديد الأحكام المحتملة

لمعاهدة مقبلة. وكشفت المداولات أيضاً عن كون التعاريف والتحقق والآليات المؤسسية والقانونية هي جوانب هامة من المعاهدة. كما أظهرت أن جميع تلك المسائل الموضوعية، بما فيها مسألة نطاق المعاهدة، لا يمكن تسويتها إلا من خلال مفاوضات فعالة بشأن المعاهدة. ولا تتطلب مسألة المخزونات قراراً مزدوجاً: إذ لا يمكن تناولها بصورة مُرضية إلا كجزء من المفاوضات ويجب ألا تكون بعد الآن عاملاً حاسماً في بدء المفاوضات بشأن معاهدة.

ويلاحظ بلدي أن مسألة التعاريف هامة أيضاً لأن التعاريف سيكون لها تأثير مباشر على نطاق المعاهدة. وينبغي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تُعرّف، في جملة أمور، المواد الانشطارية وإنتاجها، وأن تحدد بوضوح المرافق ذات الصلة بتلك المعاهدة. وسيتطلب هذا الأمر دراسة متأنية، مع مراعاة الخبرة المكتسبة في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد تعريف "المواد الصالحة للاستعمال المباشر" المستخدم من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب ألا تحظر معاهدة مقبلة إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام المدني أو أن تتعارض مع حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومن شأن وجود نظام تحقق قوي أن يعزز قوة المعاهدة. ويرى وفد بلدي أنه يجب أن يستند ذلك النظام إلى مبدأ اللارجعة وأن يَهُمَّ مرافق الإنتاج وإعادة المعالجة. ويجب ألا يلقي أعباء إضافية على الدول التي تمتثل بالفعل لمعايير التحقق القائمة، وينبغي أن يتجنب تكرار الالتزامات وآليات الضمان القائمة. وينبغي، بالأحرى، توسيع نطاق الضمانات لكي تشمل مرافق الإنتاج العسكري غير المشمولة حالياً. ولذلك سيكون من المنطقي إنشاء نظام التحقق تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويرحب وفد بلدي مرة أخرى بالجهود التي بذلت في المؤتمر في عام 2018 لتحديد مجالات التوافق، في إطار الهيئة الفرعية 2 بقيادة سفير هولندا. ويجب أن تستمر تلك الجهود، وأن يسعى المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل في المستقبل القريب يُمَكن من الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي سيفقد كامل مصداقيته بدونها. ويجب بذل كل جهد ممكن لكسر حالة الجمود هذه، وتتطلب تلك الجهود إرادة سياسية متجددة من أجل المضي قُدُماً وسويةً نحو هدف مشترك.

وأخيراً، يجب ألا تمنعنا العقبة الحالية أمام المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من اتخاذ الخطوات الهامة التي يمكننا بل ويجب علينا أن نتخذها من أجل المضي قُدُماً. ومن واجب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وأن تتقيد به. ونرحب بإعلان أربع دول حائزة للأسلحة النووية عن وقف الإنتاج ونشجع الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعتمد وقفاً رسمياً على الانضمام إلى تلك الدول. ومن شأن ذلك أن يبعث بإشارة قوية وموحدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية دعماً لنزع السلاح النووي. وفي الوقت ذاته، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتخذ نفس الخطوة وأن تيسر بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبالطبع، يجب أن يقترن ذلك الوقف بتدابير الشفافية اللازمة، بما يشمل أنشطة التحقق تمهيداً لنظام التحقق الذي سيطبق بموجب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، يقدر بلدي بشكل خاص الشفافية التي أبدتها فرنسا في عملياتها لتفكيك قدراتها في مجال إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك من خلال زيارة ميدانية إلى موقعي الإنتاج السابقين في بييرلات وماركول في العام الماضي، التي تمكن وفد بلدي من المشاركة فيها. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** *(تكلَّم بالفرنسية)*: أشكر ممثلة بلجيكا.

*(تكلَّم بالإنكليزية)*

المتكلم التالي هو ممثل النرويج.

**السيد ريدنينغ** (النرويج) (*تكلَّم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس، بما في ذلك من أجل تنظيم مناقشة مواضيعية في الوقت المناسب بشأن مسألة أخرى من المسائل المُلِحَّة للغاية. ثم شكراً أيضاً للمشاركين في حلقة النقاش على التأطير الممتاز لمناقشة اليوم.

وتولي النرويج أهمية بالغة للبند 2 من جدول الأعمال. وإننا نعتبر منع نشوب حرب نووية من خلال تدابير فعالة لنزع السلاح ومنع الانتشار أمراً أساسياً. وفي هذا الصدد، يشكل التفاوض السريع بشأن إبرام معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، أولوية قصوى تزداد إلحاحاً، ويتعين علينا أن نرى تأييداً بالإجماع لها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وقد أدت عقود من المناقشات في مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى، ولا سيما فريق الخبراء الحكوميين، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بقيادة كندا، والهيئة الفرعية 2 في هذا المؤتمر في عام 2018، إلى تمهيد الطريق، وبالتالي فإن الخطوة المنطقية التالية هي بدء المفاوضات، التي يمكن أن تشمل أيضاً نهجاً تدريجياً للتخلص من المخزونات الموجودة.

وأفضت مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بمؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود دام لعقود. لقد حان الوقت للمضي قُدُماً. وإننا نردد جميعاً أنه ينبغي للمؤتمر أن يعود إلى نشاطه الأساسي – ألا وهو التفاوض. كما يبدو أننا جميعاً متفاهمون على أن الاتفاق بشأن المواد الانشطارية قد تأخر، ولذلك لا يمكننا الاتفاق على تفاصيل ما يجب تنظيمه. ولكن، بطبيعة الحال، هذا بالضبط هو ما يفترض أن تسويه المفاوضات.

وفي الختام، تدعو النرويج جميع الأطراف إلى إبداء بعض المرونة حتى يتسنى لنا في عام 2022 أن نشرع أخيراً في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح وأن نخطو خطوة أخرى لنبتعد أكثر عن خطر الحرب النووية. وشكراً لكم.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكر سفير النرويج على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الهند.

**السيد شارما** (الهند) (*تكلَّم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة الكلمة لي للمساهمة في مناقشتنا المواضيعية.

لقد فوجئنا لما سمعنا منكم أن موضوع المناقشة المواضيعية اليوم هو المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وهذه هي المرة الأولى التي تُقترح فيها مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، وتعترض الهند بشدة عليه. والطريقة التي صيغ بها الموضوع لا تشير إلى ما إذا كان الغرض هو تشجيع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو حظر إنتاجها، ما إذا كنا نناقش خصائص المواد الانشطارية أو نوعيتها أو شراءها أو التزود بها أو حمايتها واستخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي رأينا، يعود هذا الموضوع إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وليس إلى مؤتمر نزع السلاح. وتقترح الهند أن نبقي مناقشاتنا مركزة على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من البند 2 من جدول الأعمال، وهي مسألة أساسية في جدول أعمال هذا المؤتمر.

ونحن نشعر بالرضا لأن أعضاء حلقة النقاش التزموا بالمسألة الأساسية، وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأود أن أشكر السيدة إيمانويل مايتر، والسيدة لورا روكوود، والسفير روبيرت غابريلسي على عروضهم الممتازة.

وتؤيد الهند بيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به العراق في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ودون المساس بالأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح النووي، فإننا نؤيد التفاوض، في إطار هذا المنتدى، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وتلبي مصالح الأمن القومي لبلدنا. فالهند دولة حائزة لأسلحة نووية وعضو مسؤول في المجتمع الدولي، وستتعامل مع المفاوضات بشأن المعاهدة من هذا المنطلق.

ولعل هذا المؤتمر يذكر أن الاقتراح الأول المتعلق بمعاهدة من هذا القبيل، في شكل خطة باروخ، التي تضمنت فكرة وقف أي إنتاج لاحق للمواد النووية لأغراض صنع الأسلحة، يعود إلى أكثر من خمسة وسبعين عاماً، إلى 13 حزيران/يونيه 1946. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 75/48لام، المتخذ بتوافق الآراء في عام 1993، توخى إبرام هذه المعاهدة لتُشكّل إسهاماً كبيراً في منع الانتشار النووي بجميع جوانبه. وقد شاركت الهند في تقديم ذلك القرار وأيّدت جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لاحقاً بشأن هذه المسألة.

وأيّدت الهند إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال انعقاد المؤتمر في عامي 1995 و1998، ولم تعرقل الهند التوصل إلى توافق للآراء في عام 2009 بشأن المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864 التي نصّت على جملة أمور منها إنشاءُ فريق عامل للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أيدت الهند المقترح الوارد في الوثيقة CD/2014 التي قدمتها المكسيك بصفتها رئيسة المؤتمر في عام 2015. وساهمت الولايات المتحدة وفرنسا في تلك الجهود من خلال مشروعي النصين اللذين قُدما في 2006 و2015 على التوالي.

وفي عام 2018، في أحدث عمل موضوعي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، شاركت الهند في أعمال الهيئة الفرعية 2 تحت القيادة القديرة للسفير روبيرت غابريلسي من هولندا وانضمت إلى توافق الآراء بشأن التقرير الختامي، الوارد في الوثيقة CD/2139. وقد مُنع المؤتمر، للسنة الثالثة على التوالي الآن منذ عام 2019، من بدء العمل الموضوعي بشأن تلك المعاهدة. بيد أن هذا لا يقوض قيمة الجهود الرامية إلى المضي قُدُماً بجدول أعمالنا، بما في ذلك ما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي بذلتها مختلف الرئاسات في السنوات الثلاث الماضية، ومن ضمنها أحدث الجهود التي بذلها هذا العام سفير بلجيكا مارك بيكستين دي بويتسوفيرف، وسفير البرازيل غونسالو دي باروس كارفالهو إي ميلو موراو، وأنتم، سيدي الرئيس.

وانضمت الهند إلى توافق الآراء الدولي الذي تحقق بشأن هذه المعاهدة في عام 1993، لأنه عَكَس بوضوح الفهم المشترك للهدف الأساسي للمعاهدة. وقد انعكست ولاية المعاهدة المقترحة بوضوح في قرار الجمعية العامة 75/48لام وأعيد تأكيدها في تقرير شانون (CD/1299) - في "التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تكون متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً". وأعاد المؤتمر التأكيد على هذه الولاية أيضاً في القرارات التي اتخذها بتوافق الآراء في عامي 1998 و2009، وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتعارض الهند إعادة فتح هذه الولاية، لأنها توفر منطلقاً واضحاً ومجدياً للمضي قُدُماً في المفاوضات بشأن هذا الموضوع الشديد التعقيد. ونرى أن تغيير المعايير الأساسية للمعاهدة المقترحة، التي تحظى بتأييد دولي واسع النطاق، لا تطرح إلا عقبات جديدة أمام الشروع المبكر في المفاوضات.

ومن حيث النطاق، يجب أن تكون المعاهدةُ معاهدةً لحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. كما نرى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تتعلق أساساً بفرض حد أقصى لإنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة.

ويجب أن تنطبق الالتزامات والمسؤوليات الناشئة عن المعاهدة بطريقة غير تمييزية على جميع الدول الأطراف التي تؤثر عليها التزامات المعاهدة ومسؤولياتها بصفة مباشرة. وستكتسي المعاهدة طابعاً عالمياً، مما سيستبعد أي خصوصية إقليمية. وفي رأينا، ليست معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالتأكيد معاهدة إقليمية لتحديد الأسلحة.

وينبغي أن تستمر المعاهدة في السماح بإنتاج المواد الانشطارية دون عوائق للأغراض المسموح بها بموجب المعاهدة على أساس غير تمييزي. ويشمل ذلك إنتاج الوقود للطاقة النووية المدنية دون المساس بتنوع دورات الوقود المستخدمة حالياً أو المتوخاة في المستقبل. وستشمل الأغراض المسموح بها أيضاً الأنشطة العسكرية غير المحظورة، بما فيها إنتاج الوقود واستخدامه في دفع القطع البحرية.

سيدي الرئيس، إن دعمنا للمفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل في المؤتمر يتسق مع اهتمام الهند بتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار، الذي ستضاف إليه درجة من القدرة على التنبؤ الاستراتيجي ويكون منطلقاً للجهود العالمية المقبلة لنزع السلاح النووي. وانطلاقاً من هذا الهدف ومن المهمّة المنوطة بالمؤتمر، من الضروري أن تشارك جميع البلدان المعنية في تلك المفاوضات في إطار المؤتمر وأن تسهم في إنجاحها. وشاركت الهند، من جانبها، بنشاط في كل محفل ذي صلة بهذا الموضوع، بما في ذلك في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 53/67 وفي فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 259/71، ورحبت بتقريري كل منهما المعتمدين بتوافق الآراء. وفي ذات الوقت، لاحظت الهند أن عمل أي من الفريقين لم يَرْقَ إلى مستوى المفاوضات الابتدائية أو المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تعقد في المؤتمر على أساس الولاية المتفق عليها.

وأكد تقريرا الفريقين أن المعاهدة والتفاوض بشأنها في المؤتمر لا يزالان يمثلان أولوية تحظى بدعم دولي واسع النطاق وأن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها ما زالتا أنسب أساس للشروع في المفاوضات. ونرى أن هذا كان هو أهم استنتاج لهذين التقريرين المعتمدين بتوافق الآراء. ويشكل هذان التقريران مرجعاً قيماً على الرغم من أنهما لن يقيدا أيدي المفاوضين في المستقبل ولا يخلان بالمواقف الوطنية. وجاء التقريران كنتيجة لأشمل التقييمات الحكومية الدولية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في السنوات الأخيرة، وهما لذلك يستحقان أن يُنظر فيهما بتعمق. وننضم إلى الآخرين في الإشادة بهذين التقريرين المقدمين إلى أعضاء المؤتمر غير الممثلين في فريق الخبراء الحكوميين ونتطلع إلى مناقشة مثمرة ونأمل أن يضفيا زخماً تمس الحاجة إليه من أجل بدء المفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل في هذا المؤتمر.

وفيما يتعلق بالاقتراحات المتعلقة بإعلان وقف الانتاج، تود الهند أن تؤكد أن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية لا يمكن الاستعاضة به عن معاهدة ذات صلة. ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمن يدعون إلى وقف من هذا القبيل، أود أن أذكرهم بأن هذا الوقف بحكم طبيعته طوعي ويمكن التراجع عنه وغير قابل للتحقق، على عكس معاهدة وقف الإنتاج، التي ستفرض التزامات تعاهدية وستكون قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ولن يؤدي وقف الانتاج إلا إلى إضعاف التصميم على التفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل وإلى تراجعنا. ومن شأن ذلك أن يتعارض مع ولايتنا وهدفنا. ولذلك، فإن الهند لا تؤيد الدعوة إلى وقف الانتاج.

وتؤيد الهند مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى العالمي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، ونأمل أن تضاعف الدول الأطراف في المؤتمر ما تبذله من جهود حتى يتمكّن المؤتمر من الشروع في الأعمال الموضوعية في وقت مبكر.

وختاماً، ينبغي أن تُتاح لهذا المؤتمر فرصة الوفاء بولايته كمحفل تفاوضي وذلك بمباشرة المفاوضات على أساس قرار يُتخذ مبكراً بشأن برنامج عمله. وفي هذا الصدد، يظل مرجعنا الجماعي هو الوثيقة CD/1864، وهي آخر برنامج عمل حظي بتوافق الآراء اعتمد في عام 2009 في ظل الرئاسة الجزائرية. ونأمل أن نبلغ ذلك عاجلاً وليس آجلاً. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكر سفير الهند. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير أوكرانيا.

السيد **كليمنكو** (أوكرانيا) (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة البلغارية لتنظيمها هذه المناقشة المواضيعية بشأن البند 2 من جدول الأعمال، منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. وأوجه شكراً خاصاً للمشاركين في حلقة النقاش على التقصي عن الموضوع. وتؤيد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي أدلي به في وقت سابق اليوم.

وبصفتي الوطنية، أود أن أسهب في الحديث عما يلي: نظراً للعواقب المروعة المحتملة للحرب النووية، من الواضح أن من المصلحة الأمنية للمجتمع الدولي بأسره في أن يحد من المخاطر النووية. وهذا يتطلب بذل جهود متعددة المستويات لإبطاء انتشار الأسلحة والتكنولوجيات النووية، وتقليص المخزونات النووية، وتأمين المواد النووية، ومنع انتشار نظم إيصال الأسلحة النووية. ومن ثم، فمن الطبيعي أن يكون الحد من المخاطر النووية إحدى المسائل الموضوعية في سياق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2021، الذي يقوم بمهمة هامة تتمثل في تلخيص فترة السنوات الخمس من عمل هذه الركيزة الرئيسية للنظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن تشكيل مستقبلها.

واسمحوا لي أن أشير إلى مسألتين سبق ذكرهما تتعلقان بالحد من المخاطر النووية، مما يشكل مصدر قلق خاص لبلدي. أولاً، التحكم في المخزونات والقدرات النووية. تركز معظم الدراسات المتعلقة بالحد من المخاطر النووية منطقياً على التدابير المصممة خصيصاً للترسانات النووية. وكما نعلم جميعاً، فقد اتفق في 3 شباط/فبراير 2021 على تمديد المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، أو معاهدة ستارت الجديدة، لخمس سنوات أخرى. وعلى الرغم من أن الاتفاق يعتبر إنجازاً كبيراً، إلا أنه يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن ستارت الثالثة، التي أبرمت في عام 2010، لا تغطي الأنواع الجديدة من الأسلحة التي كشف عنها الرئيس الروسي للعالم في 1 آذار/مارس 2018. واسمحوا لي أن أذكر بأنه أعلن في ذلك اليوم في خطابه الموجه إلى الجمعية الاتحادية عن استحداث عدة أنواع جديدة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن روسيا ستواصل بنشاط تطوير نظمها الهجومية للأسلحة النووية الاستراتيجية والتعبوية، وتقوم من وقت لآخر بابتزاز من يُدينون أعمالها العدوانية بأسلحة نووية متطورة. وتشكل الأسلحة النووية التعبوية تهديداً فورياً ومباشراً لأمن أوكرانيا. وهذا أمر مقلق بشكل خاص في ظل خلفية مفادها أنه بعد دورة التصعيد الأخيرة والتوتر المتزايد على طول حدود أوكرانيا، حيث يفترض أن روسيا كانت تجري تدريبات عسكرية، قامت بسحب بضعة آلاف من القوات فقط من أصل ما يصل إلى 000 110 وكما قال وزير خارجيتنا، كان انسحاباً بدون انسحاب. والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن روسيا تعكف على تعزيز وجودها العسكري بقدرات نووية في القرم المحتلة مؤقتاً، مقوضةً بذلك

الوضع غير النووي لشبه الجزيرة الأوكرانية. وهذا سلوك صادر عن عضو دائم في مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو يتطلب بالتأكيد اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع الدولي.

لنعد الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولو أنه يمكن اعتبار المعاهدة، عموماً، ناجحة إلى حد ما في المساعدة على احتواء انتشار الأسلحة النووية، سيعقد المؤتمر الاستعراضي لعام 2021 في بيئة دولية هشة بشكل خاص. وقد أسهمت إعادة التشكيل الحالية والمتوقعة للبنية التقليدية لتحديد الأسلحة، وتجدد المنافسة الاستراتيجية، والاستقطاب في المناقشة المتعددة الأطراف بشأن الأسلحة النووية إسهاماً كبيراً في تلك الريبة. ومن السمات الرئيسية لمثل هذه الأوقات المضطربة غيابُ الثقة.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية التي أردت لفت انتباهكم إليها – ولكن اسمحوا لي أولاً أن أذكركم ببعض الأرقام. عندما نالت أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفياتي في عام 1991، كان بلدي حائزاً لثالث أكبر ترسانة نووية في العالم، بما في ذلك ما يقدر بـ 900 1 من الرؤوس الحربية الاستراتيجية، و176 قذيفة تسيارية عابرة للقارات، و44 قاذفة استراتيجية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1994، أصبحت أوكرانيا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بعد أن تخلت طوعاً عن ترسانتها النووية. لقد كان ذلك هو أكبر إسهام حقيقي في نزع السلاح النووي والحفاظ على السلام والأمن على كوكبنا على الإطلاق. ماذا تلقينا في المقابل؟ ضمانات أمنية سلبية في شكل ما يسمى بمذكرة بودابست. ونحن جميعاً نعرف جيداً ما حدث بعد ذلك. لقد تحدثت مراراً وتكراراً عن هذه المسألة المؤسفة منذ عام 2014.

وقد اعتبرت أوكرانيا دائماً ضمانات الأمن السلبية عنصراً عملياً من عناصر الحد من انعدام الأمن، الذي يعتبر في معظم الحالات أحد الدوافع الرئيسية لتطوير قدرات الأسلحة النووية. وكانت مذكرة بودابست تلك فشلاً فعلياً. وقد أثرنا مراراً وتكراراً مسألة الحاجة إلى تنقيح ذلك الصك بآلية إضافية لضمان تنفيذه وإدراج ضمانات مباشرة وموثوقة للسلام والأمن، بما يشمل الدعم العسكري في حالة وجود أخطار تهدد السلامة الإقليمية. كما ينبغي أن يشمل، ضمن جوانب أخرى، أحكاماً بشأن إجراءات التصدي التي قد يتخذها المجتمع الدولي في حالة انتهاك دولة نووية لسيادة دولة لانووية وسلامتها الإقليمية وأمنها. ومن شأن ذلك أن يزيد من ثني الدول عن حيازة الأسلحة النووية، ويحسن الثقة المتبادلة، مما سيدعم نظام عدم الانتشار ويعزز نمطاً جديداً من أنماط الأمن الإقليمي والعالمي. وبدون هذه التغييرات، فإن مثال أوكرانيا لن يشجع أي بلد في العالم على الإيمان بضمان الأمن.

ونظراً لأهمية الموضوعين اللذين تطرقت لهما للتو من حيث الحد من المخاطر النووية، أود أن أطلب من المشاركين في حلقة النقاش أن يوضحوا، إن أمكن، الخطوات الممكنة، في رأيهم، في هذه المرحلة لمواجهة التحديات المذكورة – وأعني الأنواع الجديدة من الأسلحة النووية خارج نطاق المعاهدات القائمة وضمانات الأمن السلبية – وزيادة تبسيط جدول أعمال الحد من المخاطر النووية.

وختاماً، اسمحوا لي أن أعرب عن اعتقادنا أنه من شأن الحد من المخاطر الاستراتيجية أن يعزز الأمن والاستقرار الاستراتيجي الدوليين من خلال تكملة تدابير تحديد الأسلحة وسياسات الردع. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي استعادة الثقة واعتماد نهج استراتيجي للحد من المخاطر النووية. ويمكن تحقيق الثقة من خلال أفعال ملموسة – فأولاً وقبل كل شيء، العقد شريعة المتعاقدين. وشكراً لكم.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكر سفير أوكرانيا على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير ألمانيا.

**السيد بيروث** (ألمانيا) (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وعلى إدراجكم لهذا الموضوع الهام، وهو معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على جدول أعمال جلسة اليوم لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشكر مقدمي العروض الثلاثة على مساهمتهم المستنيرة.

في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تأييد ألمانيا الكامل للبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وحتى نشدد على أهمية الشروع في المفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون مزيد من التأخير، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات الإضافية نيابة عن بلدي.

لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى "عالم بلا أسلحة نووية"، إلا باتباع نهج تدريجي. لقد كان هذا هو الموقف الثابت لبلدي، كما أن آخرين كُثُراً يشاطرونه هذا الموقف اليوم. وهناك العديد من الخطوات التي يجب اتخاذها، منها الأصغر، ومنها الأكبر.

وفي العام الماضي، وفّرت مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي خريطة طريق للنهوض بنزع السلاح النووي. وتشمل تلك الخطوات العملية، التي تتراوح بين الحد من المخاطر والتحقق لغاية بلوغ مواصلة تخفيض المخزون، دعوةً إلى التفاوض بشأن المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن تلك المعاهدة أن تؤثر بشكل مباشر على كل من عدم الانتشار ونزع السلاح. وتظل بمثابة أحد العناصر الرئيسية لبناء الثقة. وهي خطوة لا غنى عنها نحو تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

ونظراً لاختلاف الآراء بشأن نطاق المعاهدة، فإن النهج العملي الوحيد للمفاوضات بشأن المعاهدة هو ولاية تترك المسألة لكي يُتفق عليها أثناء المفاوضات – أي ولاية شانون. وقد أُحرز تقدم هام في مناقشة تلك المعاهدة. اسمحوا لي فقط أن أذكُرَ فريق الخبراء الحكوميين للفترة 2014–2015، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للفترة 2017–2018، وأخيراً الهيئة الفرعية 2 في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2018. وعلينا أن نستند إلى تلك النجاحات وأن نحافظ على الزخم الذي حققته.

وثمة إذن أساس وطيد للمفاوضات في المؤتمر؛ وكل هذا يتوقف الآن على الإرادة السياسية. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول المعنية مجدداً إلى إعلان وإقرار وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهذا يحول دون إقفال نافذة المفاوضات أكثر.

إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة طال انتظارها. وهو أمر في مصلحتنا الجماعية، وممكن، وعملي. دعونا نبدأ الآن. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكر سفير ألمانيا على بيانه.

(*تكلَّم بالفرنسية*)

أعطي الكلمة الآن للسيد يان هوانغ، سفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلَّم بالفرنسية*): مرحباً، زملائي الأعزاء، وأشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة مباشرة بعد زميلي العزيز من ألمانيا، الذي أجلس إلى جواره عادة في قاعة المجلس عندما نتقابل شخصيًّا. يؤيد وفد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي، كما أنه يودُّ أن يضيف بضعة تعليقات بصفته الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشيد بالرئيس لاختياره الممتاز للمتكلمين. لقد استمعنا صباح اليوم إلى عرض ممتاز قدمته السيدة مايتر من مؤسسة البحوث الاستراتيجية، التي قدمت لنا لمحة عامة دقيقة وشاملة جِدّاً لحالة المناقشات والقضايا المحيطة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع

الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. كما قدمت السيدة روكوود عرضاً ممتازاً، حيث تطرقت إلى الترتيبات الممكنة لمعاهدة من هذا القبيل، فيما يتعلق بأمور منها التحقق، وإنني أشكرها.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر بحرارة زميلنا السفير غابريلسي ممثل هولندا، الذي ذكرنا بكل العمل الذي أنجز في عام 2018 بشأن موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هذا، وهو العمل الذي طُوِّرَ أكثر في عام 2018 – وكان ذلك بالأمس، وكان متعلقاً بتاريخ مؤتمر نزع السلاح. كان ذلك منذ عهد قريب جِدّاً.

وبصورة أعم، سيدي الرئيس، لا بد لي من القول إنني جد مطمئن للمناقشة المفعمة بالحيوية التي أجريناها اليوم بشأن هذا الموضوع. وكل هذا يدل على ضرورة توفرنا على هيئة فرعية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويؤكد ذلك؛ وفي الواقع، إذا كان سيتخذ إجراء في محفل لنزع السلاح هذا، فإن الهيئة الفرعية أكثر من مجرد هيئة مستصوبة – بل هي مُتطلَّبة. وأود أيضاً أن أقول إنني أتعاطف مع ما قاله زميلي من الهند بشأن عنوان مناقشتنا المواضيعية. لقد رأينا هذا الصباح، وبعد ظهر اليوم، أن الغالبية العظمى من البيانات ركزت على موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا شيء غيرها. ولذلك، ربما كان من الطبيعي وصف هذه المناقشة المواضيعية بأنها مناقشة مواضيعية بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام النووي، لأن مناقشة تلك المعاهدة هي ما نقوم به.

وتظل الأولوية بالنسبة لبلدي هي الشروع فوراً في إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال هذا الأمر يشكل أولوية، ونأمل أن تجري هذه المفاوضات على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وتلك هي ولاية شانون، المعروفة جيداً لدى أعضاء المؤتمر. ومن بين جميع أوجه التقدم الذي يمكن إحرازه في مجال نزع السلاح النووي، لا شك أن هذا هو التقدم الذي يمكن تحقيقه بسهولة، كما يتضح من العمل المكثف الذي اضطُلع به حتى عام 2018. وقد لوحظ ذلك من قبل السيدة مايتر وزميلنا السفير غابريلسي، وأيضاً في القرار الذي تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام بالتصويت بالإجماع تقريباً. وليس إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية التالية فحسب، بل هو أيضاً خطوة أساسية وحاسمة لإحراز أي تقدم ملموس في اتجاه تحقيق نزع السلاح النووي.

وهنا تتجلى أهمية هذه الأولوية بالنسبة لبلدي، كما أعيدت الإشارة إليها في برنامج نزع السلاح النووي الذي قدمه رئيس الجمهورية الفرنسية في خطابه في الكلية الحربية في شباط/فبراير 2020. ويتجلى الالتزام المستمر لفرنسا، أولاً، في الاهتمام الذي توليه لضمان بقاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمثابة أولوية للمؤتمر في سياق تراجع هذه المسألة باستمرار تحت ضغط حفنة صغيرة جِدّاً من الدول الأعضاء؛ وإننا نشجب هذا الوضع وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها للشروع في المفاوضات دون إبطاء. وقد كان اعتماد الوثيقة CD/2139 – تقرير بتوافق الآراء حول الهيئة الفرعية 2 – في عام 2018 خطوة إلى الأمام مشجعة للغاية وجوهرية يجب أن نسترشد بها في جهودنا. وإننا سنؤيد إرجاء العمل بشأن الهيئات الفرعية.

ويتجلى التزامنا أيضاً في دعمنا الثابت للعمل على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من العملية التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، والمعروفة باسم عملية الدول الخمس. وأود أن أرد على زميلتنا من كندا، التي أشكرها جزيل الشكر على سؤالها. أود أن أؤكد لها أن العمل مستمر، بتنسيق من فرنسا، على مستوى الخبراء في إطار عملية الدول الخمس، بغية ضمان مساهمة الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وأخيراً، كما تعلمون، وكما أشارت إلى ذلك بعض الوفود، ولا سيما بلجيكا، التي أشكرها، قمنا في أوائل آذار/مارس 2020، بتنظيم زيارة إلى مرافق إنتاج المواد الانشطارية العسكرية سابقاً في بييرلات وماركول لجميع السفراء لدى المؤتمر. وقد تمكنوا من أن يلاحظوا، في عين المكان، مثالاً على الالتزام

الخاص الذي تعهدت به فرنسا، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي فككت مواقعها العسكرية لتخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم بشكل لا رجعة فيه.

وريثما يتم التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكما فعل الكثيرون هذا الصباح وبعد ظهر اليوم، ندعو أيضاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد إلى اعتماد وقف إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام العسكري.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود فقط أن أقدم رَدّاً وطنياً على السؤالين اللذين طرحهما السفير غابريلسي في عرضه. لقد سأل عما إذا كان من الممكن أن تشكل الهيئة الفرعية 2، التي اجتمعت في عام 2018، أساساً للعمل في المستقبل. والجواب هو نعم. من وجهة نظرنا، هذا أمر واضح. ومن الجلي أن مؤتمر نزع السلاح يعمل على أساس ما أُنجز في الماضي وما اعتمد بتوافق الآراء، وسيكون من المدهش جِدّاً أن يكون ما يخالف ذلك في المستقبل.

أما السؤال الثاني الذي طرحه علينا السفير غابريلسي، أي ما إذا كان يمكن استخدام هذا العمل بطريقة ملموسة وفي أي محفل – كما قلت، فإننا نعتقد أنه يمكن استخدامه في المؤتمر في إطار هيئة فرعية ندعو إلى إنشائها على وجه السرعة. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** (*تكلَّم بالفرنسية*): أشكر سفير فرنسا على بيانه.

(*تكلَّم بالإنكليزية*)

المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد أزادي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلَّم بالإنكليزية*): شكراً لك السيد الرئيس. إنني أقدر عقدكم هذه الجلسة بشأن البند الثاني من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإننا نؤيد بيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به وفد العراق.

سيدي الرئيس، لمساعدة مؤتمر نزع السلاح على كسر الجمود الذي طال أمده، من الضروري التمسك بسلامته وهيكله. ويشمل ذلك الأهمية الحاسمة التي يكتسيها الالتزام بجدول أعماله واستغلال المناقشات المواضيعية من أجل النهوض بالعمل الموضوعي لهذه الهيئة ومساعدتها على الوفاء بولايتها.

وقد ركزت جلساتنا العامة خلال هذا الأسبوع على البند 2 من جدول الأعمال، المعنون "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا سبب وجود المؤتمر، وهو نزع السلاح النووي. وهو يمثل الأولوية القصوى وأهم هدف للمؤتمر.

سيدي الرئيس، من غير المقبول أن نعظ بشيء ونطبّق شيئاً آخر. لقد سمعنا من جميع الوفود تقريباً عن الأخطار الجسيمة الناجمة عن وجود الأسلحة النووية. ولكن بعض الوفود تتردد في التأكيد على أهمية الشروع في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وتقترح بدلاً من ذلك مناقشات عقيمة وقضايا هامشية.

وينبغي أن تسهم أي مواضيع يتعين النظر فيها في إطار بنود جدول الأعمال 1 و2 و3 إسهاماً مباشراً وواضحاً في نزع السلاح النووي. والمقترحات التي تستند إلى مصالح وطنية ضيقة بهدف قصر بنود جدول الأعمال على المسائل الهامشية والمضللة غير مقبولة وستسهم في زيادة الجمود السائد حالياً في المؤتمر. وإننا نفضل بالتأكيد أن تكون مناقشتنا المواضيعية متفقة تماماً مع البنود الواردة في وثيقة المؤتمر CD/WP.630، التي أُقِرَّت في بداية دورتنا.

وبالنسبة إلى جمهورية إيران الإسلامية، يُعتبر دعم دور المؤتمر وولايته باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض أمراً بالغ الأهمية. ونعتقد أن وجود الأسلحة النووية هو أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، تعتقد إيران أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون على رأس أولويات هذه الهيئة. ولا غنى عن اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات فورية للوفاء بالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتخلص من ذلك التهديد من خلال إزالة جميع الأسلحة النووية بشكل تام وشفاف ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ولن يكون تقليص فوائض الأسلحة والمواد النووية ومحاولات بيعها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كتدبير لنزع السلاح كافياً بأي حال لإزالة ذلك الخطر.

وأود أن أؤكد مجدداً أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 1995 قد تحقق كجزء من حزمة شملت نزع السلاح النووي، وتمديد المعاهدة، وقراراً بشأن الشرق الأوسط. وحين اجتمعت الدول الأطراف في عام 1995 لتقرر ما إذا كانت ستمدد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، كان من الأهمية بمكان الحصول على التزام جادٍ بنزع السلاح من الدول الحائزة للأسلحة النووية. والواقع أن البعض يجادل منطقياً بأنه من غير المحتمل أن تكون المعاهدة قد مددت إلى أجل غير مسمى في عام 1995 دون التزام بنزع السلاح النووي. وقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 1995 بمواصلة بذل جهود منتظمة وتدريجية لتقليص الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، بهدف إزالتها في نهاية المطاف.

ويرتبط تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح النووي وبالقرار بشأن الشرق الأوسط. وقد انعكست تلك الالتزامات في الخطوات الثلاث عشرة الرامية إلى نزع السلاح النووي للمؤتمر الاستعراضي لعام 2000 وفي خطة عمل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010.

ولا يقتضي منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، أقل من امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللالتزامات التي وافقت عليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى نفس المنوال، يتطلب الأمر استبعاد المظلة النووية ووقف المشاركة النووية، لأنهما ينتهكان التزامات المعاهدة.

ومن المفيد، سيدي الرئيس، أن نذكر ببعضٍ من الخطوات الثلاث عشرة توخياً للتوضيح. تشير الخطوة 4 إلى "ضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة تكلف بمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح". وتنص الخطوة 5 على أن مبدأ عدم الرجوع ينبغي أن "ينطبق على نزع السلاح النووي، وتدابير تحديد وتقليص الأسلحة النووية وما يتصل بذلك من تدابير أخرى". وتتعلق الخطوة 6 "بتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية المؤدية إلى نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة". ووفقا للخطوة 9، تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية "بتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر استخدام تلك الأسلحة على الإطلاق وتسهيل عملية إزالتها بالكامل".

وجاء في الإجراء 3 من خطة العمل لعام 2010 أن "الدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم ببذل مزيد من الجهود لخفض جميع أنواع الأسلحة النووية، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف، بسبل منها اتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف". ويلزم الإجراء 5(ج) الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع التقدم الملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، وتحقيقاً لهذه

الغاية، فإنها مطالبة "بمواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية".

كيف يمكن لأي كان أن يدعي أن تلك البلدان لا تزال ملتزمة بالهدف المتمثل في تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية بالنظر لسياساتها النووية الجديدة؟ كيف يمكن تفسير بناء الترسانات النووية وتحديث الأسلحة النووية أو الانتشار الرأسي للأسلحة النووية على أنه التزام بالهدف المتمثل في تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية أو بالتزامات أخرى اتفقت على تحملها؟ ويحق لمؤتمر نزع السلاح أن يسأل عن منافع ما يسمى بخطوات نزع السلاح التدريجي أو الحد من المخاطر إذا كان من السهل التراجع عنها وعن قيمة العملية التدريجية إذا كان بإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعكس مسارها في خرق جوهري لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، لاحظنا أن بعض الدول، بدلاً من تعزيز نزع السلاح النووي، تعتزم الترويج لمفاهيم مضللة في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمطلوب هو إطار زمني محدد لتنفيذ تلك الالتزامات والتعهدات. وكما سبق التأكيد، ترفض إيران بشدة أي مبادرات أو مفاهيم تهدف إلى جعل التزامات نزع السلاح النووي مرتبطة بشروط، مثل مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، أو التحقق من نزع السلاح النووي، أو أي نُهُج انتقائية بشأن الالتزامات الملزمة قانوناً والتعهدات السابقة من أجل النهوض بمسألة أو مفهوم واحد على حساب مسائل أو مفاهيم أخرى.

والسبب في ترويج بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتلك المفاهيم المتناقضة ومحاولتها جاهدة تقديم نفسها على أنها مؤيدة لنزع السلاح النووي غير واضح، على الأقل بالنسبة لوفد بلدنا.

ولا يعتبر الحد من المخاطر النووية بأي حال هدفاً في حد ذاته ولا يمكن أن يحل محل نزع السلاح النووي. وقد كان دائماً نزع السلاح النووي، وليس الحد من المخاطر النووية، هو أول بند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل الدولية.

سيدي الرئيس، أيها الزملاء الموقرون، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الموضوع المطروح. تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن القيمة المضافة لأي معاهدة للمواد الانشطارية، كتدبير ملموس نحو نزع السلاح النووي، رهينة بالمعايير التالية. أولاً، ينبغي تحديد الغرض من المعاهدة بطريقة تسهم في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وثانياً، ينبغي أن ينص نطاق المعاهدة وتعريفها على مبررات حظر جميع أنواع المواد الانشطارية اللازمة لتصنيع الأجهزة المتفجرة النووية. وثالثاً، ينبغي أن تنص المعاهدة على نظام للتحقق يكون فعالاً وغير تمييزي؛ ولن تكون للمعاهدة أي علاقة بنظام الضمانات الشاملة القائم الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسيستهدف نظام التحقق لمعاهدة المواد الانشطارية الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لديها مخزونات غير مأمونة ومحروسة من المواد الانشطارية فقط. ورابعاً، سيكون إبرام معاهدةٍ للمواد الانشطارية لا تغطي المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية عديم المعنى والجدوى. ولذلك، ينبغي أن تغطي المعاهدة جميع المخزونات من المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية في الماضي والحاضر والمستقبل.

سيدي الرئيس، تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن بالغ قلقها إزاء استمرار تعرُّض البشرية للخطر المتمثل في إمكانية استخدام الأسلحة النووية والنتائج الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن استخدامها، سواء بشكل عرضي أو متعمد. ونحن على استعداد للعمل معكم ومع رؤساء مؤتمر نزع السلاح الآخرين والوفود الأخرى من أجل قضية الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشـــكر ممثل جمهورية إيران الإســـلامية، وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

**السـيد هاشـمي** (باكسـتان) (*تكلَّم بالإنكليزية*): شـكراً، سـيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسـة. ونتوجه بالشكر أيضاً لأعضاء حلقة النقاش على عروضهم.

سيدي الرئيس، إننا نشيد بكم لتأطيركم لموضوع المواد الانشطارية بطريقة صحيحة وموضوعية ومتوازنة. إنه يصـعب علينا فهم انزعاج أحد الوفود من وصـف معاهدة لن تمنح إعفاء لمئات الأطنان من المواد الانشـطارية الصـالحة لصـنع الأسـلحة. وهذا الشـعور بعدم الارتياح فيما يتعلق بالوصـف الدقيق لا يمكن تفسـيره إلا برغبة من يسـعون إلى إدامة أوجه التفاوت على الصـعيد الإقليمي. ونؤيد البيان الذي أدلى به العراق باسم مجموعة الـ 21.

وبينما نواصـل مناقشـاتنا بشـأن البند 2 من جدول أعمال مؤتمر نزع السـلاح، وهو "منع نشـوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، أود أن أبدأ من حيث بلغنا في المناقشة قبل يومين. إن جدول الأعمال هذا، كما قلنا من قبل، مرتبط ارتباطاً عضـــوياً بالهدف الأكبر لنزع الســـلاح النووي، المتمثل في منع نشوب حرب نووية. وقد شدد وفد بلدي، مثل غيره، على السياق الذي يجب أن يحدث فيه نزع السلاح النووي والذي لا يمكن للمؤتمر أن يغفل عنه.

واليوم، ســـمعنا مرة أخرى تأســـفاً للجمود الســـائد في المؤتمر يعزو ذلك فقط إلى عدم وجود مفاوضـات بشـأن صـك يحظر إنتاج المواد الانشـطارية. إن عجز المؤتمر عن الاضـطلاع بما أنشـئ من أجله – ألا وهو التفاوض على معاهدة لنزع السلاح النووي – يسبق المقترحات المتعلقة بالمواد الانشطارية في هذه الهيئة. ولا يزال هذا المأزق مســـتمراً حتى اليوم، ليس لأســـباب تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بل لأسباب أخرى، سأوجه إليها الاهتمام بعد هنيهة.

إن المحاولات الرامية إلى قصر عمل المؤتمر على تدبير عدم الانتشار – أي حظر إنتاج المواد الانشطارية – هي محاولات تخدم مصالح ذاتية. وقد سمعنا اليوم أيضاً الكلام المـــألوف الذي مفاده أنه حان موعد إجراء مفاوضـات بشـأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشـطارية وحدها وأنه يمكنها هي وحدها كسـر الجمود السـائد في المؤتمر. كما دفع كبار المدافعين عن معاهدة من هذا القبيل بأنه ينبغي للمؤتمر أن يمضـي قُدُماً في إبرام معاهدة تركز على عدم الانتشار دون غيره، وأنه يمكن "مناقشـة" أو "إثارة" جوانبه المتعلقة بنزع السـلاح النووي أثناء المفاوضـات. وهي أقوال ليسـت بالجديدة ولا بالمفاجئة. إنها حيل دامت لعقود ترمي لصـرف الانتباه عن التدقيق في عدم الامتثال لالتزامات نزع السـلاح النووي. وهي أيضـاً ذرّ للرماد في العيون من أجل إخفاء العرقلة المتكررة لمفاوضـات نزع السـلاح النووي في هذه الهيئة بالذات. والإصـرار على التفاوض بشـأن موضـوع واحد لا يتسـق مع الحقائق التاريخية وهو محاولة لتجاهل البيئة الاستراتيجية العالمية والإقليمية الراهنة، فضلاً عن مسبباتها.

ولا يمكن أن يصمد هذا الهوس المتعسف بفكرة أنه قد حان الوقت للتفاوض بشأن المعاهدة أمام اختبار أي معايير موضـوعية. وتصـر حركة بلدان عدم الانحياز التي تضـم 120 عضـواً منذ عقود على مفاوضـات نزع السـلاح النووي بصـفتها أولوية عالمية. والاختبار الحاسم لمن يقترحون مناقشـة مخزونات المواد الانشطارية أثناء المفاوضـات هو الإعراب عن استعدادهم للانضـمام إلى معاهدة للمواد الانشطارية من شأنها أن تتوافق مع مطلب الأغلبية القائم منذ أمد طويل والمتعلق بنزع السلاح النووي.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى الدوافع التي تزيد من مخاطر اندلاع حرب النووية عن طريق الصـدفة أو سـوء التقدير أو ربما حتى اختيارياً. لقد شـهد المشـهد الاسـتراتيجي العالمي تحولاً كبيراً خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، مع ترتيب آثار متوالية على المستويات الإقليمية أيضاً. وإلى جانب

عدم الوفاء بالالتزامات القانونية بإزالة الأسلحة النووية، انتهج البعض سياسات بسط الهيمنة والسيطرة. وقد قوض العديد من الدول القوية القواعد والمعايير الدولية القائمة منذ أمد طويل، ولا سيما في المجال النووي. وصاحبت تلك النهج استراتيجيات لتحسين وتحديث الأسلحة النووية والوسائل المتعددة لإيصالها. وتسارعت وتيرة تطوير المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية ونشرها. وازدادت عسكرة الفضاء الخارجي. ولم يزد عدد الأسلحة التقليدية فحسب، بل وصل تطورها أيضاً إلى مستويات جديدة. ويوجد تكامل ملموس بين الأسلحة الموجودة وتلك الناشئة من خلال قدرات الذكاء الاصطناعي.

ولا تنحصر الآثار التراكمية لهذه الدوافع في المستوى العالمي. فهي تؤثر بصورة مباشرة وتسبب آثاراً في الأقاليم، ولا سيما في تلك الغارقة في النزاعات والتوترات الناجمة عنها.

وبالنظر لهذه البيئة الاستراتيجية ودوافعها، والمنافسة الجيوسياسية المتنامية، وتراجع الثقة، فإن جدول أعمال المؤتمر وأولوياته يتطلبان إعادة النظر فيهما بصورة جوهرية. ولم يعد بوسع المؤتمر أن يظل رهيناً بموضوع واحد. يجب أن يعود إلى علة وجوده – يجب أن يستجيب للتحديات العالمية والإقليمية الملحة والتقدم السريع في التكنولوجيات والقواعد والأدوات العسكرية. ولم يعد بوسع المؤتمر أن يُبجّل الأقوال التي يتشدق بها البعض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بغية إخفاء احتياز المواد الانشطارية والمخزونات التي لا تخضع للضمانات. ولا يمكن أن تقتنع هذه الهيئة أيضاً بادعاءات مَن يستفيدون مِن مظلة نووية وردع فعال، وهم يضفون الشرعية على معاهدة معيبة صممت بأكملها على غرار تدابير عدم الانتشار.

وفي إطار أوسع، يتعين التخلي عن روح الحماس لحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل وحدها – ومن الأفضل التعجيل بذلك. ولو أن تلك المعاهدة كانت سارية المفعول، فإنها لم تكن لتحد بأي حال من قدرة دولة حائزة للأسلحة النووية على زيادة ترسانتها النووية، كما حدث بالفعل. كما أن الإعلانات عن الوقف الانفرادي لإنتاج المواد الانشطارية ليست مزية، كما يدعي مؤيدوها. فهي بالكاد مؤشرٌ على أن تلك الدول تحوز من المواد الانشطارية ما يتجاوز احتياجاتها الدفاعية المشروعة بكثير. وهي غير قابلة للتحقق منها ويمكن الرجوع عنها.

وإذا كانت جميع الدول التي تؤيد ما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مستعدة لذلك الوقف، فينبغي لها أن تنظر بجدية في تحويل تلك الإعلانات إلى صك قانوني لإثبات التزامها بنزع السلاح النووي. أما بالنسبة للمخزونات، فقد مكن التحوّط المؤتمرَ قبل عقدين ونصف العقد من اعتماد ولاية على أمل إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي. غير أن المناقشات اللاحقة أوضحت أن بعض الدول بقيت تركز اهتمامها فقط على ضمان عدم تغطية المخزونات بموجب المعاهدة، وذلك للحفاظ على مزاياها الاستراتيجية وإدامة الوضع الراهن. وهذا ما يفسر إصرارها على الإبقاء على ولاية تجاوزت فائدتها بكثير. لقد انقضى أمد هذا الالتباس والتحوّط. وتتطلب الدروس السابقة والحقائق الراهنة أن تتضمن ولايتنا الجديدة تناولَ مخزونات المواد الانشطارية بشكل مباشر وصريح.

ولا تعارض باكستان معاهدةً بشأن المواد الانشطارية في حد ذاتها؛ بل إننا نعارض معاهدة لن تسفر إلا عن وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وموقف باكستان الثابت من معاهدة المواد الانشطارية معروف تماماً ومازال لم يتغير. وهو يستند إلى المبادئ الأساسية التالية. أولاً، ينبغي أن توفر المعاهدة الأمن لجميع الدول بشكلٍ متساوٍ وغير منقوص. فوفقاً لما أقرته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، ينبغي لدى اعتماد تدابير نزع السلاح أن يوضع في الاعتبار حق كل دولة في الأمن، وينبغي في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح أن يكون الهدف هو تحقيق أمن غير منقوص عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية. وثانياً، ينبغي أن تسهم المعاهدة في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وثالثاً، يجب أن تغطي المعاهدة، إضافةً إلى حظر

الإنتاج في المستقبل، ما سبق إنتاجه من مواد انشطارية، وذلك لمعالجة أوجه التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية على المستويين الإقليمي والعالمي. ورابعاً، ينبغي ألا تميّز المعاهدة لا فيما بين مختلف الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. فينبغي لجميع الدول الأطراف أن تتحمل التزامات متساوية دون أي معاملة تفضيلية لأي فئة من الدول. وخامساً، ينبغي أن تكفل المعاهدة عدم وجود ثغرات من خلال تضمين جميع أنواع المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة النووية، بما يشمل نقلها. وسادساً، ينبغي أن تتضمن المعاهدة آلية تحقق قوية، تنفذها هيئة تمثيلية ومستقلة تحت إشرافٍ كافٍ من الدول الأطراف. وسابعاً، ينبغي أن تعزّز المعاهدة الاستقرار الإقليمي والعالمي وأن تعمّق الثقة بين الدول الأطراف. وثامناً، ينبغي ألا تؤثر المعاهدة على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ضمانات فعالة تمنع تحويل الاستخدام إلى أغراض محظورة. وأخيراً، ينبغي أن يجري التفاوض على المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح.

ويشرك المؤتمر جميع أصحاب المصلحة، ويلتزم في عمله التزاماً صارماً بقاعدة توافق الآراء، لتمكين كل دولة عضو من حماية مصالحها الحيوية. وستفتقر أية معاهدة يُتفاوض بشأنها خارج المؤتمر إلى الشرعية والملكية، شأنها شأن التقدم الزائف المنشود من خلال العمليات المسببة للانقسام التي تقودها الجمعية العامة، مثل أفرقة الخبراء الحكوميين وأفرقة الخبراء الرفيعة المستوى.

وفي عام 2015، قدمت باكستان ورقة عمل إلى المؤتمر تضمنت مقترحاً للتعامل مع المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية. وهو يوفر خياراً قابلاً للتطبيق وشاملاً. وقد شكل الطابع العملي لمقترحنا تحدياً لمن لديهم معارضة متصلبة لمسألة إدراج المخزونات الموجودة. وهؤلاء الذين قاموا بتخزين كميات هائلة من المواد الانشطارية غير الخاضعة للضمانات تحت ذريعة الاستخدامات المدنية هم من أحسوا بالانزعاج على وجه الخصوص. ويمارس ذلك التحوّط أيضاً من أعلنوا ظاهرياً عن حد أقصى لترساناتهم النووية ولكنهم لا يزالون يحتفظون بمئات الأطنان من المواد الانشطارية بما يتجاوز بكثير احتياجاتهم المعلن عنها ذاتياً.

ويحث مقترحنا تلك الدول، أولاً، على أن تعلن كامل إنتاجها من المواد الانشطارية، وثانياً، على أن تحدد بدقة جميع مخزوناتها من المواد الانشطارية، وثالثاً، على أن تستبعد إمكانية استخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية من خلال إخضاعها للضمانات في ظل نظام للتحقق. ويكفل مقترحنا، بالإضافة إلى حظر الإنتاج في المستقبل، عدم استخدام مخزونات المواد الانشطارية الموجودة في صنع الأسلحة النووية. وهو يدعو أيضاً إلى التخفيض المتبادل والمتوازن للمخزونات على أساس إقليمي أو عالمي لمعالجة أوجه التفاوت القائمة. ومن شأن تلك المعاهدة أن تعزز حقاً نزع السلاح النووي، وأن توقف الانتشار الرأسي، وأن تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقد حان الوقت لندرك أنه لا يمكن تحقيق التقدم في مجال المواد الانشطارية بتغيير الشكل أو المنتدى ولا عن طريق الصياغة الإبداعية أو التحوّط أو فرض ما يسمى بالحلول التي تتجاهل آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا بمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول وإدراج المخزونات في نطاق المعاهدة. ونحن بحاجة أيضاً إلى أن نعيد النظر في الآثار السلبية على آفاق أي معاهدة مقبلة تنشأ عن السياسات غير السديدة القائمة على التمييز وازدواج المعايير التي تحكمها اعتبارات استراتيجية وتجارية. وينبغي النظر إلى هذه المسألة بأكملها في السياق الأمني والاستراتيجي الأوسع نطاقاً.

وأخيراً، لاحظنا بقلق أن تنوع وجهات النظر والتمثيل مازالا غير متوفرين في أعضاء حلقة النقاش المدعوين إلى المناقشات المواضيعية. وفي حين أن الآراء التي يشاطرها أعضاء حلقة النقاش

مفيدة وقيمة من وجهة نظرهم، فإنها ليست بالضرورة كافية. ومن شأن وجهات نظر أخرى أن تزيد من قيمة الموضوعات ذات الصلة وتقدم صورة أوسع نطاقاً بشأنها. ولذلك نحث على أن يؤخذ في الاعتبار في المستقبل التمثيل الجغرافي الملائم وتنوع وجهات النظر عند اختيار أعضاء حلقة النقاش. شكراً لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكر سفير باكستان.

(*تكلَّم بالفرنسية*)

المتكلم التالي هو ممثل سويسرا، السيد ماسميجان.

**السيد ماسميجان** (سويسرا) (*تكلَّم بالفرنسية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعرب لكم عن تشكراتنا لأنكم أتحتم لنا اليوم فرصة مناقشة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهذا، في رأينا، هو العنوان الأنسب للموضوع الذي نتناوله اليوم، لأنه لا يفترض مسبقاً شكل أو نطاق صك لم يجر التفاوض بعدُ بشأنه. وقد ظل موقف سويسرا من هذه المسألة ثابتاً لسنوات عديدة. وسيكتسي صك من هذا القبيل أهمية بالغة للأمن الدولي، وما زلنا مقتنعين بضرورة فتح مفاوضات بشأنه بأسرع ما يمكن. وما زلنا نعتقد أن الولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299 توفر أساساً مناسباً للمفاوضات المقبلة. وللعلم، فإن تلك الوثيقة لا تتناول فقط مسألة نطاق المعاهدة. وهي تنص على وجه الخصوص على أن الصك يجب أن يكون غير تمييزي ومتعدد الأطراف ويمكن التحقق منه دولياً وفعلياً، مما يوفر أساساً هامّاً للتفاوض بشأن أي صك في المستقبل.

ومسألة نطاق ذلك الصك هي، بالتأكيد، مسألة محورية تختلف وجهات النظر بشأنها. ونحن من جانبنا نعتقد أن أي صك ينبغي أن يأخذ في الاعتبار هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. وفي هذا السياق، نعتقد أنه لن يكون كافياً أن يحظر الصك إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل فحسب؛ ينبغي أيضاً أن ينظم الإنتاج الماضي بشكل ما. ونعتقد أنه ينبغي معالجة مسألة الإنتاج الماضي هذه أثناء المفاوضات وألا تعيق الشروع فيها. ومن وجهة نظرنا، يمكن النظر في عدة أنواع من التدابير لمعالجة كل تلك المخزونات أو جزء منها. ونرى أنه ينبغي أن تشمل تلك المعاهدة أيضاً المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة المنتجة لأغراض غير إنتاج الأسلحة. وفي هذا الصدد كذلك، يمكن النظر في اتخاذ تدابير تلبي احتياجات معاهدة شاملة مع مراعاة الجوانب الحساسة للموضوع.

ويعتبر العمل الذي اضطُلع به في السنوات الأخيرة بشأن صك يتناول إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية عملاً هامّاً. وينبغي تسليط الضوء على العمل الذي أنجزته مختلف أفرقة خبراء الأمم المتحدة والمناقشات التي أجريت في الهيئة الفرعية 2 لمؤتمر نزع السلاح في عام 2018، والتي أسفرت عن اعتماد تقرير بتوافق الآراء. ونحن ممتنون لسفير هولندا على عرضه هذا الصباح، ويمكننا أن نرد بالإيجاب على سؤاله عما إذا كان ينبغي أن يكون هذا التقرير أساساً لعملنا في المستقبل في المؤتمر بشأن هذا الموضوع. وتوفر الجهود التي بذلت حتى الآن أساساً ممتازاً للاضطلاع بالمزيد من العمل الجوهري بهدف وضع صك ملزم قانوناً. وقد أثبتت تلك الجهود أيضاً أنه طال انتظار تلك المعاهدة وأنه سيكون من الممكن للأطراف المتفاوضة حماية مصالحها الأمنية الوطنية المشروعة أثناء المفاوضات. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس** (*تكلَّم بالفرنسية*): أشكر ممثل سويسرا على بيانه.

(*تكلَّم بالإنكليزية*)

المتحدثة التالية على قائمتي هي ممثلة الاتحاد الروسي.

**السيدة كوزنيتسوفا** (روسيا) (*تكلمت بالروسية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة العامة المواضيعية بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونعتقد أن هناك حيز في هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار للتوصل إلى اتفاق يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن شأن هذا الترتيب أن يكون بمثابة تدبير متعدد الأطراف لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وفي نفس الوقت، نعتقد أن فكرة معاهدة من هذا القبيل قد عفا عليها الزمن. وهذه المسألة لا تمثل أولوية بالنسبة لوفد بلدنا في مجال عمل مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، هناك سؤال حول استصواب إبرام اتفاقات جديدة في حين لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي عرضت للتوقيع عليها قبل ربع قرن تقريباً، حيز النفاذ بعد.

ومع ذلك، إذا سنحت الفرصة، فإننا نرى أنه من المهم تركيز أعمال التفاوض على مشروع نص معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، الذي يتمتع بالخبرة اللازمة ويجمع بين جميع الدول التي تنتج مواد انشطارية صالحة لصنع الأسلحة.

ويجب أن تجري تلك المفاوضات في إطار برنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح وعلى أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وهذه هي المعايير المبينة في الإجراء 15 من خطة العمل لعام 2010. وفيما يتعلق تحديداً بالمعايير الخاصة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، نفترض أن معاهدة من هذا القبيل ينبغي أن تتناول فقط الإنتاج المستقبلي للمواد التي يمكن استخدامها مباشرة لأغراض صنع الأسلحة.

**الرئيس** (*تكلَّم بالإنكليزية*): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي على بيانها. وقد كانت آخر متحدثة في قائمتي لاجتماعنا اليوم. هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ أفهم أن الحال ليس كذلك.

وأود قبل أن أختتم المناقشات أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش، وأيضاً جميع زملائنا الذين تناولوا الكلمة اليوم في المناقشة المواضيعية بشأن البند 2 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وسنواصل عملنا غداً، الجمعة، 21 أيار/مايو، الساعة 10/00. وستكون تلك الجلسة أيضاً آخر جلسة عامة في ظل الرئاسة البلغارية. وسيتم إبلاغ مزيد من المعلومات عن الجلسة العامة القادمة عن طريق أمانة المؤتمر في الوقت المناسب.

أُعلن رفع الجلسة.

*رفعت الجلسة الساعة 15/50.*